الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
No. 4051 | الأحد | 14 محرم 1443 هـ | 22 أغسطس 2021 م | السنة الرابعة عشرة
www.alsabahpress.com Alsabah Media

تقرير «الشال» دعا إلى «تشخيص دقيق لأسباب الإخفاق المتوارث حتى نعرف مكمن الأزمة ونعالجه»

تنويع مصادر الدخل والنهوض بالتعليم وربط مخرجاته بمتطلبات سوق العمل يردم كل فجوات الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد

قرار خفض نفقات الموازنة الحالية بـ 10 ٪ يعني أن الحساب الختامي للسنة المالية الحالية لن تتعدى نفقاته 20.7 مليار دينار

●●●●

الوقت يمضي بما يجعل تكاليف الإصلاح غير محتملة أو حتى غير ممكنة

مؤشر الإصلاح الحقيقي سيأتي من مراقبة التعيينات المهمة القادمة في كل مناصب الإدارة العامة

●●●●

عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن النصف الأول بلغ 155 شركة حققت 975 مليون دينار صافي أرباح

مقارنة الشركات التي أعلنت عن أرباحها خلال النصف الأول 2021 مع النصف الأول 2020

	القطاعات	عدد الشركات المدرجة	ربح الشركات المدرجة المشتركة - ك.د.ك النصف الأول 2021	النصف الأول 2020	التغير ك.د.ك	التغير %	نسبة من الإجمالي النصف الأول 2021	نسبة من الإجمالي النصف الأول 2020	الترتيب حسب نسبة التغير
1	النفط	5	9.656	6.470	3.186	49.4%	1.0%	0.6%	6
2	المواد الأساسية	3	3.555	3.333	222	6.7%	0.3%	0.3%	10
3	الصناعة	27	104.459	137.462	-33.003	-24.0%	10.7%	13.9%	3
4	السلع الاستهلاكية	3	4.113	8.949	-4.836	-54.0%	0.4%	0.9%	13
5	الرعاية الصحية	3	3.024	1.680	1.344	80.0%	0.3%	0.2%	9
6	الخدمات الاستهلاكية	11	4.965	17.800	-12.835	-72.1%	0.5%	1.8%	5
7	الاتصالات	5	209.334	149.155	60.179	40.3%	21.5%	15.1%	1
8	البنوك	1	5.424	4.979	445	8.9%	0.6%	0.5%	11
9	التأمين	11	47.372	38.438	8.934	23.2%	4.9%	3.9%	7
10	العقار	8	35.974	34.810	1.164	3.3%	3.7%	3.5%	8
11	الطاقة	34	42.670	60.543	-17.873	-29.5%	4.4%	6.1%	4
12	الخدمات المالية	46	181.502	324.339	-142.837	-44.0%	18.6%	32.8%	2
13*	التكنولوجيا	1	-304	-441	137	31.1%	-0.03%	-0.04%	12
	إجمالي السوق	155	647.694	792.581	-144.887	-18.3%	66.5%	80.1%	

■ مقارنة الشركات التي أعلنت عن أرباحها خلال النصف الأول 2021 مع النصف الأول 2020

رصيد إجمالي أدوات الدين العام المحلي انخفض بما قيمته 522.3 مليون دينار ليصبح 950 مليونا دينار في نهاية يونيو 2021

البنك الأهلي الكويتي حقق أرباحا بلغت نحو 15.2 مليون دينار في النصف الأول من العام الحالي بارتفاع مقداره 19.7 مليونا

أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي كان أكثر نشاطا حيث ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة وكميتها وقيمة المؤشر العام

تناول تقرير «الشال» لهذا الأسبوع، عددا من القضايا والمفات المهمة، وهي : الكويت والإصلاح المالي والاقتصادي، أرباح الشركات المدرجة – النصف الأول 2021، إحصاءات مالية ونقدية – يونيو 2021، نتائج البنك الأهلي الكويتي – النصف الأول 2021، والأداء الأسبوعي لبورصة الكويت.

وجاءت تفاصيل التقرير على النحو التالي :

الكويت والإصلاح المالي والاقتصادي

منذ سبعينات القرن الفائت، وأهم أهداف التنمية في الكويت تنحصر في اثنين، تنويع مصادر الدخل، والنهوض بالتعليم وربط مخرجاته بمتطلبات سوق العمل. والواقع، فإن تحقق هذين الهدفين، يعني ردم كل فجوات الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد. حديثاً، في الخطة الخمسية 2010/2014، سطرت أهداف إصلاح اقتصادي ومالي تفصيليين، ونالتا موافقة نيابية بالإجماع، وتكرر ضمنهما التشديد على نفس الهدفين. وعندما انهارت أسعار النفط في خريف عام 2014، وكان حريق المالية العامة الأول، تبنت وزارة المالية أهدافا مماثلة وإن بكلمات أخرى، وكانت نفس الاهداف التي سوقت بها لاحقاً طلب الاقتراض من السوق العالمي. كانت تلك الأهداف، تنويع الإيرادات العامة، ضبط وترشيد الإنفاق العام، رفع كفاءة ما لم يتم ترشيده من تلك النفقات، وكان حجم نفقات ميزانية 2015/2016 نحو 18.2 مليار دينار كويتي، وارتفع بنحو 4.8 مليار دينار أو بنحو 26.4 % ليبلغ حجمها المقدر للموازنة الحالية 2021/2022، نحو 23 مليار دينار.

في الأسبوع الفائت، وفي ظهور محمود لرئيس الوزراء أمام طلبة جامعة الكويت المتفوقين، كرر نفس الأهداف، أو تنويع مصادر الدخل وضبط النفقات العامة بدءاً بالبيت الحكومي، وضرورة ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل. تبعه مباشرة في رد على سؤال نائب، إشادة وزير المالية بأهمية ما تبنته الحكومة الحالية في برنامجها من أجل إصلاح الاقتصاد والمالية العامة. ملخص تلك الأهداف، كان، إعادة هيكلة القطاع العام، وتطوير رأس المال البشري، أي ربط مخرجات والتدريب والتعليم بمتطلبات سوق العمل. عزز توجه الاثنين قرار لاحق لمجلس الوزراء بخفض نفقات الموازنة الحالية بـ 10 % على أقل تقدير، أي أن الحساب الختامي للسنة المالية الحالية لن تتعدى نفقاته 20.7 مليار دينار.

الأهداف لم تتغير، وهي أهداف صحيحة ولا يجب أن يثور خلاف حولها، ولكن، النتائج حتى قراءة الحساب الختامي للسنة المالية الفائتة، وحتى أرقام ومكونات موازنة السنة المالية الحالية وما طرأ عليها من اعتمادات إضافية، وحتى قرارات الأسبوع الفائت لمجلس الوزراء البريطاني منذ بدايات القرن التاسع عشر، لحقه احتلال ياباني شرس خلال حقبة الحرب العظمى الثانية، ثم عاد إليها احتلال بريطاني جديد. استلم إدارتها السيد «لي كوان يو»، لم ينجح في الارتقاء بها إلى أعلى مستويات الدخل وأفضل مستويات التعليم في العالم فقط، إنما جعل من قصة نجاحها عاملا أساسياً في صهر الاختلافات الدينية والعرقية ضمن تركيبتها السكانية، والإدارة وحدها كانت عنصر القوة في نهضة الألمان واليابانيين، واستنساخ تجربة «لي كوان يو» هو ما صنع معجزة ماليزيا «مهاتير»، والإدارة فقط هي ما تفتقده الكويت لتنهض، والإدارة في الكويت تتدهور بمرور الزمن.

2. أرباح الشركات المدرجة – النصف الأول 2021

بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن النصف الأول من السنة الحالية 155 شركة، أو نحو 94% من عدد الشركات المدرجة البالغ 165 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها وتلك التي تختلف سنتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 974.9 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بنحو 286.3% عن مستوى أرباح النصف الأول من عام 2020 البالغة 252.4 مليون دينار، وكانت فترة عصيبة. وحققت ارتفاعاً بنحو 18.8% مقارنة بمستوى أرباح نفس العينة للربع الأول من عام 2021، حيث حققت تلك الشركات نحو 529.3 مليون دينار للربع الثاني من عام 2021، مقارنة بنحو 445.6 مليون دينار للربع الأول.

وزادت 7 قطاعات من أصل 13 قطاعاً نشطاً من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء النصف الأول من عام 2020، وانتقلت 3 قطاعات من الخسائر إلى الربحية، بينما تراجعت أرباح قطاع وحيد، وقلل قطاعان آخران من مستوى خسائرهما. أفضلها أداءً مطلقاً كان قطاع الخدمات المالية الذي حقق أرباحاً بنحو 181.5 مليون دينار مقارنة بخسائر بنحو 142.1 مليون دينار ، أي بارتفاع مطلق بنحو 323.6 مليون دينار. ثانيها قطاع البنوك الذي زاد أرباحه من نحو 309.4 مليون دينار إلى نحو 475.3 مليون دينار أي بنحو 165.9 مليون دينار. تلاهما في الارتفاع، قطاع الصناعة بتحقيقه أرباحاً بلغت نحو 104.4 مليون دينار مقابل خسائر بنحو 32.5 مليون دينار ، أي مرتفعاً بنحو 136.9 مليون دينار. والانخفاض الوحيد في مستوى الأرباح كان من نصيب قطاع السلع الاستهلاكية، فقد بلغت أرباحه نحو 5.1 مليون دينار نزولاً من مستوى 9.9 مليون دينار حققها في النصف الأول من العام الماضي، أي منخفضاً بنحو 4.8 مليون دينار. وتفاصيل أداء القطاعات يلخصها الجدول المرافق.

وتشير نتائج النصف الأول من العام الجاري إلى تحسن أداء 124 شركة مقارنة مع النصف الأول من عام 2020، من ضمنها زادت 48 شركة مستوى أرباحها وخفضت 76 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي أن 80% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. وحققت 31 شركة هبوطاً في مستوى أدائها، ضمنها 14 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما 17 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت عشر شركات قيادية أرباحاً مطلقة بنحو 644.1 مليون دينار أو نحو 66.1% من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات المعلنة. تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 160.8 مليون دينار ، وجاء «بيت التمويل الكويتي» في المرتبة الثانية بنحو 102.2 مليون دينار ، و«البنك الأهلي المتحد (البحرين)» في المرتبة الثالثة بنحو 89.9 مليون دينار ، واحتلت شركة «الاتصالات المتنقلة (زين)» المرتبة الرابعة بنحو 85.9 مليون دينار. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 43.8 مليون دينار ، وضمنها حققت شركة «طيران الجزيرة» أعلى مستوى خسائر مطلقة بنحو 11.7 مليون دينار وتمثل نموذجاً لأضرار الجائحة، تلتها شركة «منشآت للمشاريع العقارية» بنحو 11.3 مليون دينار.

3. إحصاءات مالية ونقدية – يونيو 2021

يذكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية لشهر يونيو 2021، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام المحلي «بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016» قد انخفض بما قيمته 522.3 مليون دينار ليصبح 950 مليون دينار في نهاية يونيو 2021 مقارنة بمستواه في نهاية يونيو 2020، أي ما نسبته نحو 2.1% من حجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2021 والبالغ نحو 45.151 مليار دينار «تقديرات الـ EIU» من دون احتساب الدين العام الخارجي والاستحقاقات الأخرى وأهمها استحقاقات التأمينات الاجتماعية التي نقدرها في الشال بحدود 20 مليار دينار. وبلغ متوسط أسعار الفائدة «العائد» على أدوات الدين العام، لمدة سنة 1.375%، ولمدة سنتين 1.500%، ولمدة 3 سنوات 1.625%، ولمدة 5 سنوات 1.750%، ولمدة 7 سنوات 1.875%، ولمدة 10 سنوات 2.000%. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي أدوات الدين العام المحلي «100 % في نهاية يونيو 2020».

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية يونيو 2021 قد بلغ نحو 40.755 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 54.4 % من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 1.421 مليار دينار أي بنسبة نمو بلغت نحو 3.6 % عما كان عليه في نهاية يونيو 2020. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 17.951 مليار دينار، أي ما نسبته نحو 44 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية «نحو 16.421 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2020» وبنسبة نمو بلغت نحو 9.3 %.

وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 13.319 مليار دينار ، أي ما نسبته نحو 74.2% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب التسهيلات المقدمة لشراء أوراق مالية ضمنها نحو 2.573 مليار دينار، أي ما نسبته نحو 14.3% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.666 مليار دينار. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 9.307 مليار دينار أي ما نسبته نحو 22.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية «نحو 9.114 مليار دينار في نهاية يونيو 2020».

4. نتائج البنك الأهلي الكويتي – النصف الأول 2021

أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى أن البنك حقق أرباحاً «بعد خصم الضرائب» بلغت نحو 15.2 مليون دينار ، بارتفاع مقداره 19.7 مليون دينار ، مقارنة بخسائر بلغت نحو 4.5 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام السابق. ويعود السبب في تحويل البنك إلى الربحية إلى ارتفاع الربح التشغيلي إضافة إلى انخفاض جملة المخصصات. إذ بلغ ارتفاع الربح التشغيلي (قبل خصم المخصصات) نحو 3.8 مليون دينار كويتي وبنسبة 10.5%، بينما انخفضت جملة المخصصات بقيمة 16.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 43% مقارنة مع النصف الأول من العام الفائت.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك قد تحولت للموجب مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2020. إذ ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهميه (ROE) إلى نحو6% مقارنة بنحو 1.6%–. وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى 18.3% قياساً بنحو 5.6%–. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 0.6% مقارنة بنحو 0.2%–. وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) إلى نحو 7 فلس مقابل 5– فلس للفترة ذاتها من العام السابق.

5. الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما انخفض مؤشر عدد الصفقات المبرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 584 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 5.9 نقطة ونسبته 1 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 96.2 نقطة أي ما يعادل 19.7 % عن إقفال نهاية عام 2020.

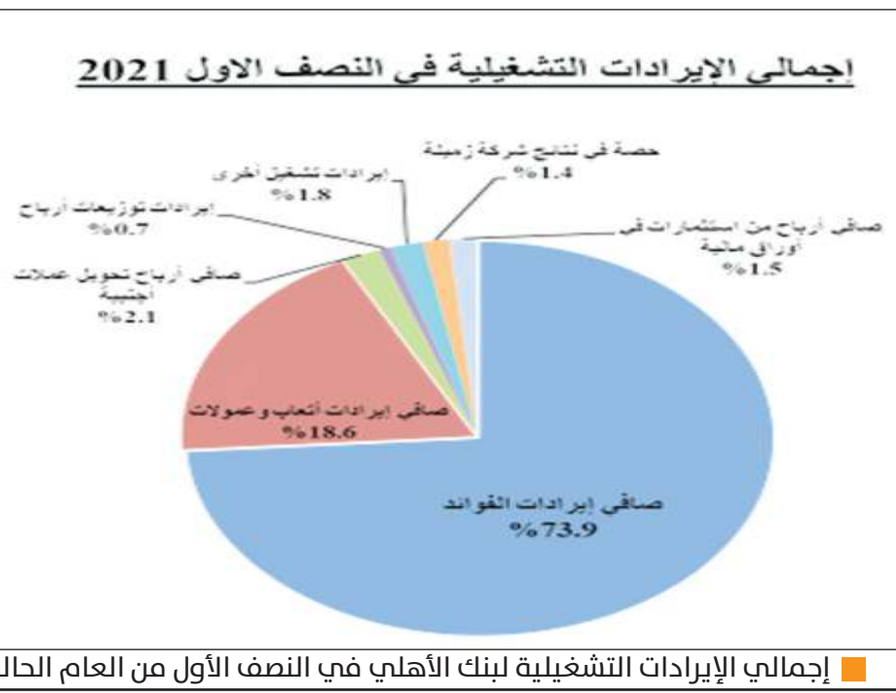

■ إجمالي الإيرادات التشغيلية لبنك الأهلي في النصف الأول من العام الحالي